جـــامعـــة علي لونيسي البليدة2
مخبر الجريمة والانحراف بين الثقافة والتمثلات الاجتماعية
مجلة سوسيولوجيا الجريمة
للبحوث والدراسات العلمية في الظواهر الاجرامية
رقم الإيداع القانوني ر د م د: 2716-7976

الإحصاء الجنائي : المفهوم والأجهزة المعنية به

Criminal Statistics: Definition and Relevant Institutions

أ.د حويتي أحمد ،جامعة الجزائر2

ahmedhouiti@gmail.com

ملخص:

تتناول هذه الورقة البحثية بالعرض والتحليل التطرق الى ماهية الاحصاء الجنائي والأجهزة المعنية به على على المستوى الوطني والاقليمي ، اذ يهتم بجمع البيانات الكمية حول المجرمين و الجرائم و الضحايا بقصد إستخلاص النتائج لتشريع عقوبات تتناسب مع الجريمة المرتكبة ، حيث يشمل هذا الإحصاء أعمار الجناة و جنسهم و وضعياتهم المهنية و علاقتهم بالضحايا . وتتعدد مصادره "الإحصاءات الخاصة بالهيئات الأمنية كالدرك الوطني و الشرطة ،الإحصاءات الخاصة بالمؤسسات العقابية، كما ان للاحصاءات الجنائية دورا هاما في رصد هذه الجرائم والتنبؤ بها.

الكلمات المفتاحية: الاحصاء الجنائي، مصادر الاحصاء الجنائي، التنبؤ بالجريمة.

Abstract:

This research paper provides an overview and analysis of the concept of criminal statistics and the institutions responsible for them at the national and regional levels. Criminal statistics focus on collecting quantitative data about criminals, crimes, and victims in order to draw conclusions for the enactment of penalties that are proportionate to the crime committed. This includes the ages, genders, occupations, and relationships of the perpetrators to the victims. Its sources are diverse, including statistics from law enforcement agencies such as the National Gendarmerie and the Police, as well as statistics from correctional institutions. Criminal statistics also play a vital role in monitoring and predicting these crimes.

Keywords: Criminal statistics, Sources of criminal statistics, Crime prediction.

مقدمة:

تؤكد الإحصاءات الجنائية في كثير من دول العالم على اتساع نطاق الإجرام، ومن أهم الأساليب التي يمكن اللجوء إليها للتصى لظاهرة الإجرام هو استخدام الإحصاء الجنائي في رصد هذه الجرائم والتنبؤ بها.

وتأسيسا على ذلك، فإن هذه الورقة ستتناول بالتحليل والتفسير مفهوم الإحصاء الجنائي والأجهزة المعنية به سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي أو الدولي.

أولا : مفهوم الإحصاء الجنائي:

قبل أن نتطرق إلى مفهوم الإحصاء الجنائي، يجب أن نعرض إلى مفهوم الإحصاء العام. ويشتق مفهوم الإحصاء لغة من أحصى، وأحصى الشيء أي عده، وإحصاء جمعها إحصاءات (Statistics)، وقد جاءت كلمة إحصاء في القرآن الكريم في أكثر من موضع، مثل قوله تعالى" وكل شيء أحصيناه في إمام مبين" (سورة يس).

كما تعرف الإحصاءات بأنها معلومات رقمية عن مجتمعات إحصائية معينة، أو عن نشاطات معينة مبوبة في جداول . ويعرفها كل من Mc Clave و Terry بالقول "الإحصاءات هي علم البيانات ويشمل الجمع ، والتصنيف، والتلخيص، والتنظيم، والتحليل والتفسير للمعلومات الرقمية Mc Clave J. Sincich Terry 2016 (.) P. 20

ويقسم Clave الإحصاءات إلى:

1- إحصاءات وصفية (Descriptive Statistics) تسخر الأرقام والرسومات البيانية للبحث عن الأنماط في مجموعة من البيانات.

2- الإحصاءات الإستنتاجية (Statistical Inference) وتستخدم عينة من البيانات للوصول إلى تقديرات، قرارات تنبؤات أو أية تعميمات أخرى حول مجموعة أكبر من البيانات. ويصف Walpole الإحصاءات الإستنتاجية بأنها الطرق والآليات والمناهج اللازمة لتفعيل الأرقام والبيانات والمعلومات وإبراز نتائجها المفهومة لدى متخذ القرار (Walpole Hugh. 2016 P. 45)

أما بخصوص الإحصاءات الجنائية، فإنها لا تخرج عن هذا المفهوم الراسخ في علم الإحصاء وتقسيماته وآليات جمع بياناته وتحليلها، ولكنها تختص بالبيانات المتعلقة بالجريمة والمجرم والضحية ومسرح الجريمة. وعليه يمكننا تعريف الإحصاءات الجنائية بأنها عمليات جمع البيانات المتعلقة بالجريمة والمجرمين والأشياء المتعلقة بالجريمة وضحايا

الجريمة، تنظيمها ،تلخيصها عرضها وتحليلها بقصد الوصول إلى نتائج مقبولة تؤدي إلى اتخاذ قرارات سليمة ورسم السياسات الأمنية. كما يمكننا القول بأن الإحصاءات الجنائية هي جمع وتنظيم وتلخيص وعرض البيانات العددية المتعلقة بالجريمة، المجرمين، الضحايا، والأشياء

المتعلقة بالجريمة، ثم تحليلها واستخدام نتائجها في اتخاذ القرارات.

ويمكن أن نخرج من هذه التعاريف بعدة عناصر لمفهوم الإحصاءات الجنائية وهي كما يلي:

1- البيانات المتعلقة بالجريمة تشمل نوع الجريمة، أنماطها، وصفها القانوني، طريقة ارتكابها مكانها ،زمانها، أسبابها ودوافعها.

2-البيانات المتعلقة بالمجرم حصريا، وتشمل عدد المجرمين أعمارهم، جنسهم، جنسياتهم، مهنهم، أماكن عملهم وسكنهم أوضاعهم الاجتماعية والصحية والاقتصادية، علاقاتهم بالضحايا واتجاهاتهم.

3- البيانات المتعلقة بضحايا الجريمة وتشمل معلومات الضحايا على النحو الوارد بالنسبة للمجرم في البند (2) أعلاه.

4- البيانات المتعلقة بالأشياء الخاصة بمسرح الجريمة، وتشمل الأشياء والمواد المعثور عليها في مسرح الجريمة، والأدلة المادية، والآثار.

تقسم الإحصاءات الجنائية إلى ثلاثة أقسام هي:

1- الإحصاءات الجنائية الوصفية (Descriptive Statistics) :

وتختص الإحصاءات الجنائية الوصفية بتلخيص البيانات المستخدمة للبحث الإحصائي في جداول إحصائية أو رسوم بيانية أو حساب مقاييس إحصائية مثل النزعة المركزية، والتشتت، وقياس الارتباط بين الجريمة والمجرمين والضحايا والبيانات الأخرى ذات

العلاقة.

2- الإستدلال الإحصائي الجنائي (Statistical Inference) :

ويختص الإستدلال الإحصائي باستخلاص نتائج عامة من بعض البيانات الجنائية، حيث يتم ذلك باستخدام المعاينة الإحصائية (Statistical Sampling). وتجدر الإشارة هنا إلى المجتمع الإحصائي

(Statistical Population) وهو عبارة عن جميع المفردات موضع الدراسة والتي نرغب في معرفة حقائق عنها سواء كانت على شكل أشخاص أو أشياء أو أماكن.

3- إحصاءات التنبؤ الجنائي(Criminal Predictive Statistics) :

ويختص التنبؤ الجنائي (Prediction) بتحديد ما سيحدث للظاهرة الإجتماعية محل البحث في فترة زمنية مقبلة.ومن المعروف أن الإحصاءات الجنائية لا تبنى نتائجها على أرقام وبيانات الجرائم والمجرمين فحسب، بل تأخذ في الإعتبار أرقام وبيانات أخرى، منها بيانات تتعلق بالسكان، التعليم، الصحة، الإقتصاد وغيرها من الظروف الإجتماعية ذات العلاقة بالجريمة.

ومما تقدم يتضح أن الإحصاء الجنائي يهدف إلى " ترجمة خصائص وسمات الظاهرة الإجرامية إلى أرقام من خلال التركيز على دراسة الشخصية الإجرامية من حيث الحجم، النوع، الزمان، المكان، والأسلوب والنمط والدافع، مستهدفا التوصل من خلال ذلك إلى العلاقة بين الجريمة والمجرم، وبين المتغيرات الإجتماعية والإقتصادية والثقافية والبيئية والنفسية، والظاهرة الإجرامية" (مركز الدراسات والبحوث تطوير نظم إحصاءات العدالة الجنائية في الدول العربية. أكادمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، 2002، ص ص 11-12)

وتجدر الإشارة هنا أنه لا يمكن تحديد مفهوم "الإحصاء الجنائي" بمعزل عن مفهوم إحصاءات نظام العدالة الجنائية لما لهما من علاقة وثيقة. وعليه تطلق عبارة إحصاءات نظام العدالة الجنائية Criminal Justice System Data) على الإحصاءات التي تغطي سلسلة العمليات والإجراءات الموضوعية والشكلية التي تتخذها الدولة للوقاية من الجريمة ومكافحتها وتحقيق العدالة بشأن ما يقع منها . ولنظام العدالة الجنائية أجهزة حكومية وأخرى أهلية حددها القانون ورسم لها واجباتها وسلطاتها ودوائر اختصاصها وهي:

- الشرطة
- النيابة العامة
- المحاكم الجنائية
- المؤسسات العقابية والإصلاحية
- المنظمات الأهلية

ورغم أن القوانين قد ألقت مسؤولية الوقاية من الجريمة وتحقيق العدالة الجنائية والأمن والاستقرار على أجهزة العدالة الجنائية، إلا أنها سمحت لغيرها من الأجهزة بأن يكون لها دورا في هذا المجال. ولهذا نجد أن الوزارات مثل وزارة التربية والتعليم، التخطيط، الاقتصاد، الصحة، الشؤون الاجتماعية، تساهم في تحقيق الأمن والاستقرار، وتساعد أجهزة العدالة الجنائية في أداء مهامها.

كما أنه لا يمكن السير قدما بأنشطة الدولة وخطط برامج التنمية دون الوقوف على إحصاءات العدالة الجنائية التي تفصح لنا عن اتجاهات الجريمة والانحراف ومشكلات الأمن والسلامة في الماضي والحاضر والمستقبل.

تحتوي إحصاءات نظام العدالة الجنائية على بيانات شاملة ومتداخلة منها:

1- بيانات الجرائم المرتكبة، أماكن وقوعها ، زمانها وأنماطها المختلفة.

2-بيانات حول سير الجرائم المسجلة عبر مراحل عمليات العدالة الجنائية

3-بيانات عن التوزيع الجغرافي للسكان

4- بيانات عن التوزيع الجغرافي للأنشطة الاقتصادية

5- بيانات عن التوزيع الجغرافي للخدمات الاجتماعية

6 بيانات عن التوزيع الجغرافي لخدمات نظام العدالة الجنائية

7 بيانات عن خدمات ضحايا الجريمة

8- بيانات النفقات المالية المخصصة لمواجهة الجريمة

9- بيانات الدراسات المسحية وسط الجمهور

وهكذا نلاحظ أن الإحصاء الجنائي هو نتاج الإحصاءات التي يوفرها نظام العدالة الجنائية وأجهزته.

ثانيا: الأجهزة المعنية بالإحصاءات الجنائية :

إن إعداد إحصاءات جنائية متكاملة وتحليلها تحليلا علميا للإستفادة منها في رسم السياسات الجنائية، يتطلب أجهزة متخصصة في جمع وتصنيف ورصد البيانات الإحصائية وتحليلها وفق مناهج علمية تلبي الإحتياجات المتنوعة لأجهزة الدولة.

وتأسيسا عل ذلك، فإن الأجهزة المعنية بالإحصاءات الجنائية تلعب دورا هاما في التنبؤ بمسار واتجاهات الجريمة من خلال التقارير والإحصاءات التي تصدرها من فترة إلى أخرى. ويمكن تقسيم هذه الأجهزة إلى ثلاثة مستويات : المستوى الوطني، والمستوى الإقليمي، والمستوى الدولي.

1- المستوى الوطني (حالة الجزائر):

من المعلوم أن معظم الدول تهتم بجمع بيانات عن عدد المجرمين ونسبتهم بين السكان، مصنفين حسب الجنس والسن والجنسية والمستويات الإجتماعية والإقتصادية وتوزيعاتهم الجغرافية. كما تتضمن هذه البيانات إحصاءات عن ضحايا الجريمة.

وتشمل الأجهزة المعنية بالإحصاءات الجنائية على المستوى الوطني الأجهزة التالية:

الشرطة، الدرك الوطني، المحاكم ، المؤسسات العقابية والإصلاحية، والجمارك.

أ – الشرطة :

تتضمن إحصاءات الشرطة Police Statistics بيانات عن الجريمة وتشمل نوع الجريمة وطريقة ارتكابها ومكانها وزمانها وأسبابها ودوافعها كما تشمل بيانات عن المجرم، كعدد المجرمين ونسبتهم بين السكان خلال فترات زمنية مختلفة، أعمارهم، جنسهم، جنسياتهم، مهنهم ، أماكن عملهم ، سكناهم، أوضاعهم الإجتماعية والصحية والإقتصادية، وعلاقاتهم بالضحايا. كما أن إحصاءات الشرطة تشتمل على بيانات تتعلق بضحايا الجريمة على النحو الوارد في البيانات الخاصة بالمجرم . وأخيرا تتضمن إحصاءات الشرطة البيانات بمسرح الجريمة والمتمثلة في المواد المعثور عليها بمسرح الجريمة، والأدلة المادية، الخاصة والآثار .

وتعتبر إحصاءات الشرطة حسب معظم الباحثين الجنائيين هي أقرب الإحصاءات الجنائية إلى الواقع باعتبارها تعكس الحركة اليومية للظاهرة الإجرامية من خلال أجهزتها العاملة بالليل والنهار. ولقد عرض كل من سيللن (Sellin) وولفخانغ (Wolfgang) في كتابهما "قياس الجناح آراء كثير من العلماء الذين أكدوا على أهمية إحصاءات الشرطة في تحديدها لأبعاد مشكلة الإجرام في كل دولة.

(Sellin,T. and Wolfgang, M., 1964, p.112)

ومن المصالح المركزية للشرطة هناك مصلحة الإحصاءات بالمديرية العامة للأمن الوطني، وتقوم هذه المصلحة بعد تلقي البيانات من الميدان من قبل مراكز الشرطة بجمع هذه البيانات وتصنيفها ومعالجتها ثم تقديمها إلى الجهات المعنية بوزارة الداخلية على شكل

إحصاءات رسمية لجهاز الشرطة.

ب– الدرك الوطني:

يقوم الدرك الوطني بمكافحة الجريمة بكل أنواعها وذلك من خلال الشرطة القضائية والشرطة الإدارية والشرطة العسكرية والتي تقوم بمعاينة الجريمة وجمع الأدلة والبحث عن مرتكبي هذه الجرائم. وتتضمن إحصاءات الدرك الوطني بيانات عن الجريمة والمجرمين وضحايا الجريمة والأدلة الجنائية المعثور عليها في مسرح الجريمة. وهناك مصلحة مركزية بالقيادة العامة للدرك الوطني والتي تقوم بجمع البيانات الميدانية ومعالجتها وتحليلها وتقديمها

إلى الجهات المعنية بوزارة الدفاع على شكل إحصاءات رسمية لجهاز الدرك الوطني.

ج–المحاكم:

عادة تتمحور إحصاءات المحاكم الجنائية حول عدد القضايا المعروضة على المحاكم، وعدد القضايا المعالجة من قبل هذه المحاكم حسب نوع الجريمة، وعدد الأشخاص المتورطين فى هذه القضايا حسب السن والجنس والجنسية والسنوات، وعدد الأشخاص المحكوم عليهم بالإدانة في قضايا الإجرام، وعدد الأشخاص الموقوفين من الأجانب ومن الجزائريين. وبعبارة أخرى تشمل هذه الإحصاءات كلا من إحصاءات النيابة العامة والمحاكم الجزائية والتي تعرف بالإحصاءات القضائية (Judicial Statistics). علما أن هذه المحاكم ترسل إحصاءاتها إلى النيابة العامة المختصة إقليميا حيث تجمع هذه الإحصاءات وتصنف وتعالج ثم ترسل إلى وزارة العدل على شكل إحصاءات رسمية لقطاع العدالة.

د – المؤسسات العقابية والإصلاحية:

تنقسم المؤسسات العقابية والإصلاحية في الجزائر إلى قسمين وهما مؤسسات البيئة المغلقة ومؤسسات البيئة المفتوحة. وتنقسم مؤسسات البيئة المغلقة بدورها إلى نوعين من المؤسسات المؤسسات العقابية والمراكز المتخصصة. وتشمل المؤسسات العقابية كلا من المؤسسات الوقائية، ومؤسسات إعادة التربية ومؤسسات إعادة التأهيل. أما المراكز المتخصصة فتضم مراكز متخصصة للنساء ومراكز متخصصة للأحداث. أما بخصوص مؤسسات البيئة المفتوحة

فهي مؤسسات تتخذ شكل مراكز ذات طابع فلاحي أو صناعي أو حرفي، وتتميز بتشغيل وإيواء المحبوسين بعين المكان من الذين قضوا نصف العقوبة إذا كانوا مبتدئين وثلثي العقوبة إذا كانوا معتادي الإجرام.

علما أن جميع هذه المؤسسات العقابية والإصلاحية ترسل بياناتها إلى المديرية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج حيث تجمع هذه البيانات وتصنف وتعالج ثم ترسل إلى وزارة العدل على شكل إحصاءات رسمية لجهاز العدالة ومن أهم الإحصاءات التي تصدرها وزارة العدل في هذا المجال الإحصاءات التالية:

1- إحصاءات تتعلق بعدد نزلاء المؤسسات العقابية والإصلاحية على المستوى الوطني.

2-إحصاءات تتعلق بجنس وجنسية وسن المحبوسين في المؤسسات العقابية والإصلاحية.

3- إحصاءات تتعلق بنوع الجرائم المقترفة من قبل المحبوسين في المؤسسات العقابية.

4-إحصاءات تتعلق بعدد المحكوم عليهم بعقوبات سالبة للحرية ونوع الإدانات ومدة العقوبات السالبة للحرية.

5-إحصاءات تتعلق بعدد السجناء الذين أفرج عنهم ومتوسط سنوات إيقافهم.

6- إحصاءات تتعلق بمتوسط تكلفة السجين في المؤسسات العقابية والإصلاحية في الشهر.

هـ – الجمارك :

يضطلع جهاز الجمارك بمحاربة الإتجار غير المشروع بالمخدرات، ومكافحة التهريب وتبييض الأموال، إضافة إلى مهامه المنصوص عليها في القانون وهي جمركة البضائع الواردة والصادرة من وإلى الجزائر. كما يقوم جهاز الجمارك بإصدار إحصاءات عن الجرائم الإقتصادية، سواء كانت على شكل مخالفات أو جنح أو جنايات، وذلك من خلال مفتشيات أقسام الجمارك العاملة في الميدان، والتي تقوم بإرسال هذه البيانات إلى المديريات الجهوية للجمارك، ثم تقوم هذه الأخيرة بإرسال الإحصاءات المجمعة لديها إلى المديرية العامة للجمارك، حيث يوجد العديد من المديريات المركزية، ومن بينها المديرية المركزية للإحصاء حيث تجمع هذه الإحصاءات وتصنف وتعالج ثم ترسل إلى الجهات المعنية بوزارة المالية على شكل إحصاءات رسمية لجهاز الجمارك.

وهكذا نلاحظ أن بعض الدول تنتهج السياسة المركزية في جمع وتحليل إحصاءات العدالة الجنائية. ومن بين هذه الدول الجزائر كما هو مبين في الشكل التالي:

جـــامعـــة علي لونيسي البليدة2
مخبر الجريمة والانحراف بين الثقافة والتمثلات الاجتماعية
مجلة سوسيولوجيا الجريمة
للبحوث والدراسات العلمية في الظواهر الاجرامية
رقم الإيداع القانوني ر د م د: 2716-7976

الشكل رقم (1) : احصاءات أجهزة العدالة الجنائية

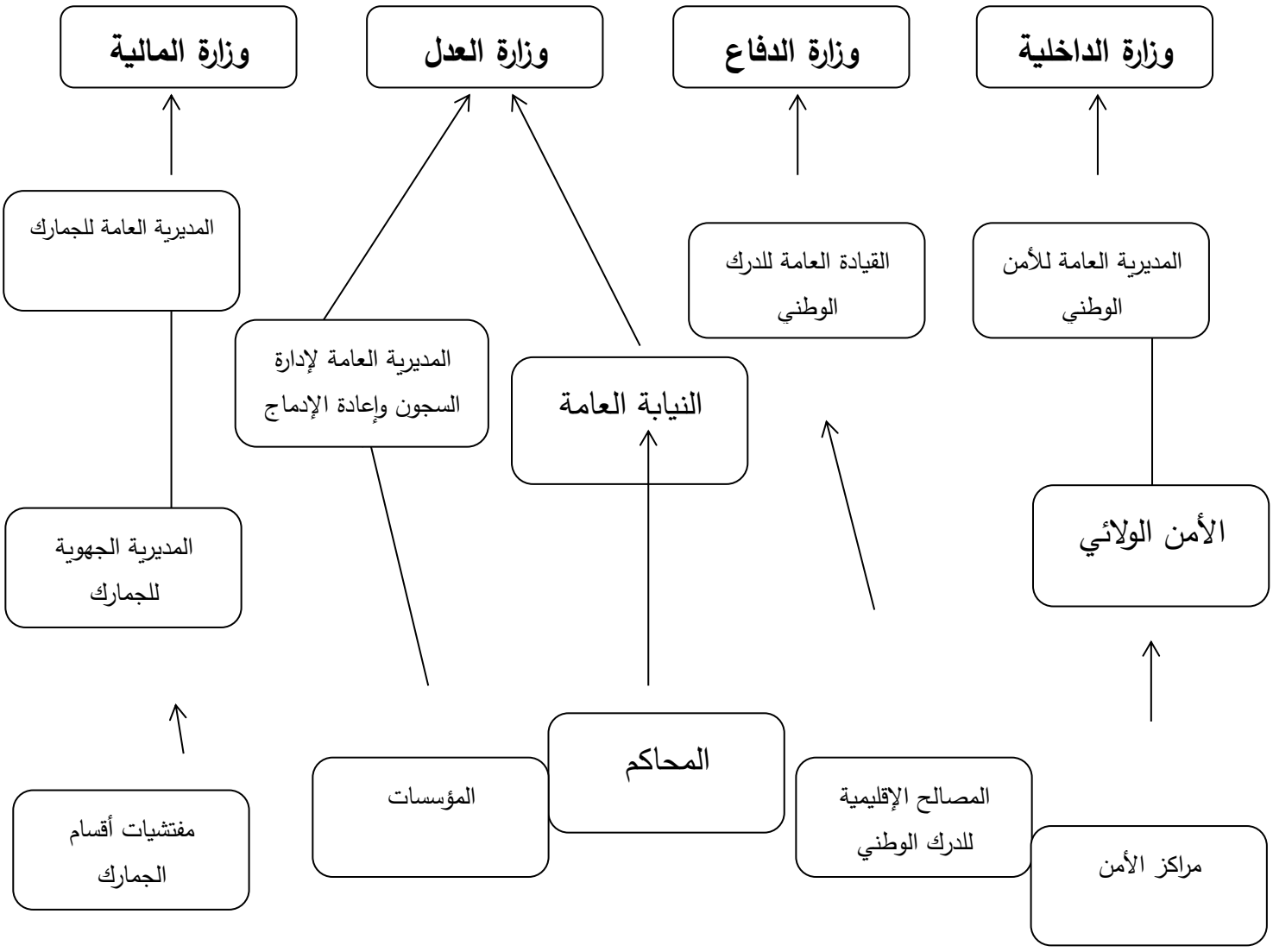

إحصاءات الشرطة | إحصاءات الدرك الوطني | إحصاءات المحاكم | إحصاءات المؤسسات العقابية | إحصاءات الجمارك

-المستوى الإقليمي (حالة العالم العربي):

مما لا شك فيه أن استخدام الإحصاء الجنائي من قبل الدول العربية يساعد في تسليط الضوء على الظواهر الإجرامية وحجم هذه الظواهر، ونظرا لمحاولة التغلب على مشاكل الإجرام وتكلفة الجريمة، فإن مكافحة الجريمة أصبحت هدفا إقليميا، ومن ثم جاءت

ضرورة التنسيق بين السياسات الجنائية في الدول العربية.

ومن أهم الأجهزة المعنية بالإحصاءات الجنائية في الدول العربية نذكر الأجهزة التالية:

أ – المكتب العربي لمكافحة الجريمة (بغداد):

تجدر الإشارة هنا أن الإحصاءات الجنائية على صعيد الوطن العربي تقع ضمن مسؤوليات المكتب العربي لمكافحة الجريمة التابع لمجلس وزراء الداخلية العرب وهذا الأخير يتبع بدوره إلى جامعة الدول العربية. وقد طور هذا المكتب مشروع الإحصاء الجنائي العربي الموحد من خلال مصادقة الدول العربية على إستمارة الإحصاء الجنائي الموحد، والتي وزعت أنواع الجرائم فيها على 13 عنوانا رئيسيا، وكل عنوان يحتوي بدوره على عدد من التصانيف الإجرامية. وتتمثل هذه العناوين في التقسيم الآتي (أكرم عبد الرزاق، المشهداني . ، 2012، ص ص 343-346) :

1- الجرائم المرتكبة ضد حياة الأشخاص وسلامتهم.

2- الجرائم المخلة بالأخلاق والأداب العامة.

3- الجرائم المرتكبة ضد حرية الأشخاص وسمعتهم.

4- الجرائم المرتكبة ضد الأموال.

5 – الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة.

6– التعدي على الأملاك العامة والخاصة.

7– التعدي على الأديان والشعائر الدينية أو إهانتها أو على حرمة الأموات.

8–الإخلال بحقوق الأبوة والأمومة والوصاية وحقوق الأسرة وإهمال العائلة والأولاد.

9– الجرائم المرتكبة ضد موظفي الدولة والإخلال بسير العدالة.

10– الجرائم المرتكبة ضد النظام العام.

11 – الجرائم المرتكبة ضد الإقتصاد الوطني.

12– الجرائم المرتكبة ضد أمن الدولة وكيانها أو الواقعة على أمنها الداخلي والخارجي.

13– الجرائم الأخرى غير المذكورة أعلاه.

وكانت تلك بداية العمل الإصلاحي الجنائي العربي الموحد، حيث صدرت النشرة الإحصائية العربية السنوية للجرائم أول مرة عام 1967م. وفي عام 1995م ناقش المؤتمر العربي الخامس لرؤساء أجهزة المباحث والأدلة الجنائية المنعقد في مقر وزراء الداخلية العرب بتونس مشروع تحديث استمارة الإحصاء الجنائي العربي. وقد تم إقرار الإستمارة الجديدة المحتوية على 11 عنوانا بدلا من 13 عنوانا ومازالت هذه النشرة الإحصائية السنوية مستمرة في الصدور من قبل المكتب العربي لمكافحة الجريمة إلى يومنا هذا.

ب – المكتب العربي للشرطة الجنائية (دمشق):

تعتبر أجهزة الشرطة في مقدمة المصادر الإحصائية بخصوص البيانات عن الجرائم والجنوح، وذلك بإجماع العلماء والباحثين في معظم دول العالم. ويختص المكتب العربي للشرطة الجنائية وهو تابع لمجلس وزراء الداخلية العرب – بنشر إحصاءاته السنوية حول الإجرام والمجرمين والجانحين في البلدان العربية.

ج – المكتب العربي لشؤون المخدرات (عمان):

يختص المكتب العربي لشؤون المخدرات بنشر الإحصاءات الخاصة بالمخدرات والتي تعكسها أجهزة العدالة الجنائية في الدول العربية، سواء فيما يخص العرض أو الطلب على المخدرات أو فيما يخص الأشخاص المتورطين فيها بالحيازة أو الإستهلاك، وكذلك الكميات المحجوزة من المخدرات من قبل الأجهزة الأمنية في فترات زمنية مختلفة.

د – جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية (الرياض)

تعد جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية الجهاز العلمي لمجلس وزراء الداخلية العرب، وتساهم جامعة نايف في نشر العديد من البحوث والدراسات التي تتضمن بدورها الكثير من الإحصاءات الجنائية حول مختلف أنواع الجرائم التي تحدث في الوطن العربي. وهناك تعاون وثيق بين جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، والهيئات والمنظمات والأجهزة الدولية والإقليمية في مجال مكافحة الجريمة. ومن بين هذه الهيئات على سبيل المثال وليس الحصر برنامج الأمم المتحدة المعني بالمكافحة الدولية للمخدرات (PNUCID)، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (INTERPOL) ، والمعهد الأسترالي لعلم الجريمة.

هـ – مجلس التعاون الخليجي:

يقوم مجلس التعاون الخليجي من خلال ما يتحصل عليه من بيانات من مكاتبه المختلفة في الدول الأعضاء بنشر العديد من النشرات الإحصائية المتعلقة بمكافحة الجريمة والمجرمين والخاصة بدول التعاون الخليجي.

3–المستوى الدولي:

من المعلوم أنه لا يمكن تتبع اتجاهات ظاهرة الإجرام على الصعيد الدولي، إلا عن طريق تبادل المعلومات والإحصاءات بين الدول، وذلك من خلال ابرام الإتفاقيات الدولية وتبادل المعلومات والإستشارات وايجاد المعاهد المتخصصة ومراكز الأبحاث.

ومن أهم الأجهزة الدولية المعنية بالإحصاءات الجنائية نذكر الأجهزة التالية:

أ – لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية :

تعد هذه اللجنة إحدى لجان الأمم المتحدة، وتقوم بتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية. ويهدف هذا البرنامج إلى تحقيق الأهداف التالية:

– منع الجريمة داخل الدول وفيما بينها.

– مكافحة الجريمة على الصعيدين الوطني والدولي.

– تعزيز التعاون الإقليمي والدولي بخصوص منع الجريمة والعدالة الجنائية.

ب–مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة:

ويقوم هذا المكتب بالعمل التنفيذي في مجال مكافحة المخدرات والإجرام الدولي. ويضم هذا المكتب :

– برنامج الأمم المتحدة الدولي للرقابة على المخدرات.

- المركز المعني بمنع الإجرام الدولي.
- مركز منع الإرهاب.

ج- مكتب الأمم المتحدة الإحصائي (نيويورك):

يقوم هذا المكتب بتوزيع استمارة استقصاء الأمم المتحدة عن اتجاهات الجريمة في دول العالم. وينظم هذا الإستقصاء بالإشتراك مع فرع منع الجريمة والعدالة الجنائية التابع لمكتب الأمم المتحدة بفيينا. ويهدف هذا الإستقصاء إلى معرفة حجم الجريمة المبلغ عنها، وكذلك حجم البيانات المتوفرة لدى الدول فيما يخص الإحصاء الجنائي.

ويتضمن هذا الإستقصاء البيانات التالية:

- الموارد المالية لنظام العدالة الجنائية.
- إحصاءات الشرطة.
- إحصاءات النيابة العامة.
- إحصاءات المحاكم.
- إحصاءات المؤسسات العقابية والإصلاحية.

د – المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (انتربول)

تبذل المنظمة الدولية للشرطة الجنائية جهودا مهمة في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية أو العابرة للحدود International Organized Crime). كما تقوم الأنتربول بدعم الجهود الوطنية في مكافحة الجرائم في ثلاثة مجالات عالمية: الإرهاب، الجريمة السيبرية، والجريمة المنظمة. وتملك الأنتربول 19 قاعدة بيانات شرطية تحتوي على بيانات تخص الجرائم والمجرمين في العالم.

هـ –المعاهد الإقليمية للأمم المتحدة:

أنشأت الأمم المتحدة أربعة معاهد إقليمية لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، ورغم أن هذه المعاهد تعتبر إقليمية، إلا أنها تأخذ الصفة الدولية لسببين : اولا لأنها تابعة للأمم المتحدة، وثانيا لأنها توفر الإحصاءات الجنائية التي تصدرها الأمم المتحدة من خلال أجهزتها ولجانها المتخصصة.

و– المعاهد غير المنتسبة للأمم المتحدة:

ومن هذه المعاهد المعهد الإستراتيجي لعلم الجريمة، ويصدر هذا المعهد العديد من الإحصاءات المتعلقة بالجريمة والمخدرات. كما يعتبر هذا المعهد من الأعضاء المؤسسين للشبكة العالمية للمعلومات عن الجريمة والعدالة الجنائية.

ويمكن أن نخلص من هذه الورقة إلى خلاصة مفادها أن مفهوم الإحصاء الجنائي لا يقتصر على الإحصاءات الخاصة بالجريمة والمجرمين والضحايا ومسرح الجريمة كما يعتقد البعض، بل يتعدى إلى الأجهزة المعنية بالإحصاء الجنائي، سواء كانت على المستوى الوطني كالشرطة، والدرك الوطني، والمحاكم، والمؤسسات العقابية والإصلاحية، والجمارك في حالة الجزائر أو على المستوى الإقليمي والدولي كالمكاتب العامة، والمنظمات والهيئات الإقليمية والدولية كمنظمة الشرطة الجنائية الدولية (انتربول)، ودائرة الإحصاءات في منظمة الأمم المتحدة، والمكتب العربي لمكافحة الجريمة التابع لمجلس وزراء الداخلية العرب بالنسبة لإحصاءات الجريمة الموحدة للدول العربية، كما هو مبين في الشكل رقم (2)

وبناء على ما تقدم، فإنه يجب العمل تطوير علم الإجرام فيما له علاقة بطرق الإبلاغ عن الجريمة، ودراسة خصائص المجرمين وحجم الجريمة وأسبابها وسماتها، ومظاهر الإجرام واتجاهاته، ودراسة وسائل وأساليب المكافحة والعلاج والإصلاح، بأسلوب منهجي علمي في سبيل التوصل إلى نتائج ذات قيمة علمية. هذا من ناحية ومن ناحية أخرى يجب العمل على تطوير عمليات الإحصاء الجنائي بحيث يفي بأهم الأهداف المتوخاة منه وهي:

1- عرض مدى تفشي الجريمة في فترات زمنية مختلفة.

2- بيان تغيرات أوضاع الجرائم: نوعا ومكانا وزمانا.

3- قياس نتائج اجراءات أجهزة مكافحة الجريمة وسياسات الردع المتخذة.

4- استعراض الخسارة الإقتصادية المتأتية عن وقوع الجرائم.

جـــامعـــة علي لونيسي البليدة2
مخبر الجريمة والانحراف بين الثقافة والتمثلات الاجتماعية
مجلة سوسيولوجيا الجريمة
للبحوث والدراسات العلمية في الظواهر الاجرامية
رقم الإيداع القانوني ر د م د: 2716-7976

الشكل رقم (2) الإحصاء الجنائي

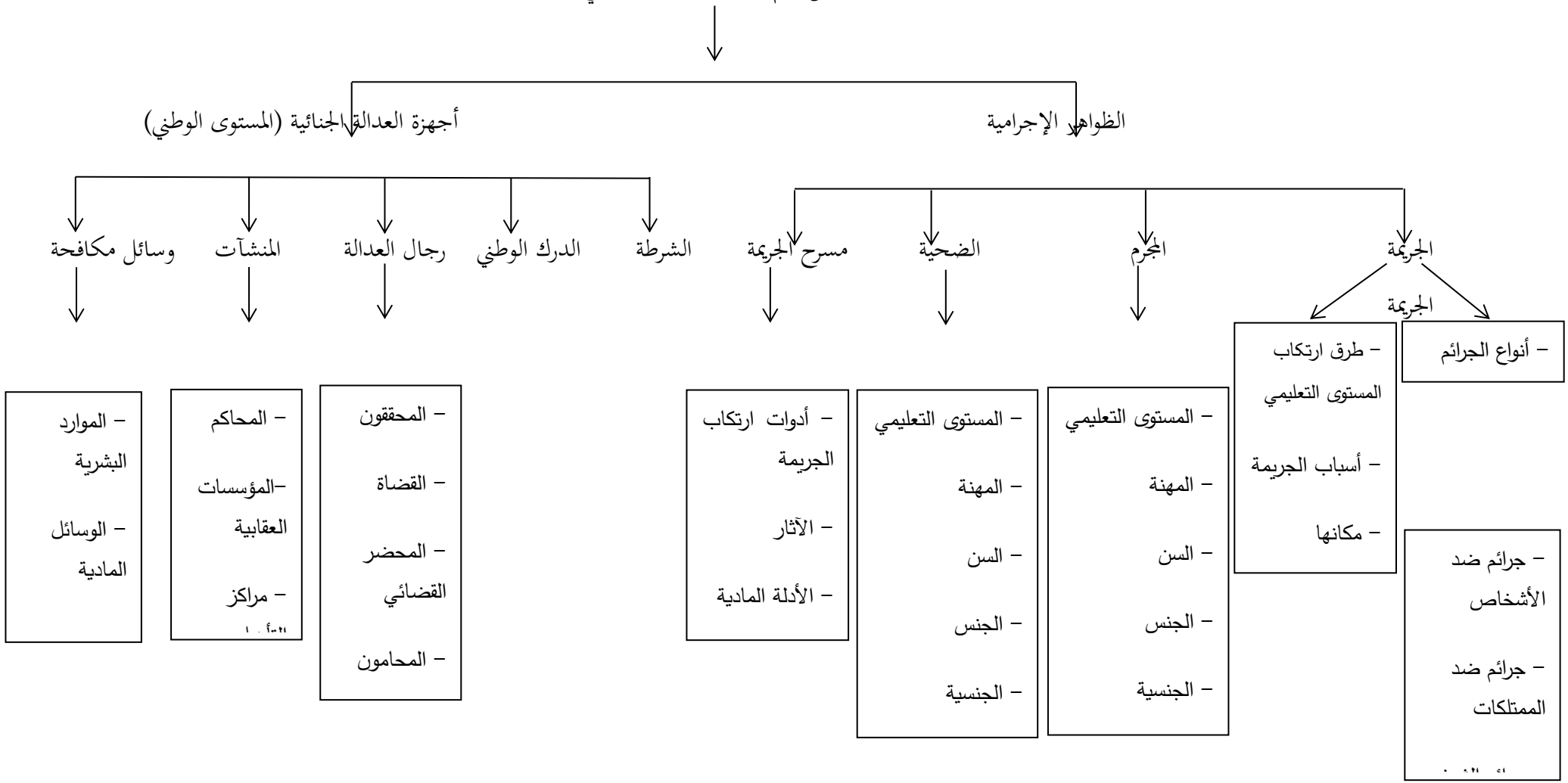

المراجع

1-حويتي، أحمد . معوقات استخدام الإحصاءات في الدراسات الجنائية والإجتماعية في الدول العربية". مجلة سوسيولوجيا الجريمة، 1 ، 2 جوان 2021): صص 3-18 2- مركز الدراسات والبحوث تطوير نظم إحصاءات العدالة الجنائية في الدول العربية. الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2002.

3-المشهداني، أكرم عبد الرزاق موسوعة علم الإجرام والبحث الإحصائي الجنائي في

القضاء والشرطة والسجون . دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2012.

1-Mc Clave J. Sincich Terry. Statistics. Pearson Education, 2016.

2-Sellin T. and Wolfgang M. Measurement of Delinquency. New York: John Wiley, 1964.

3-Walpole, Hugh. Pobability and Statistics for Engineers and Scientists. Ed.9th Pearson Education, 2016.